The North African Journal of Scientific Publishing (NAJSP)
مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP)
E-ISSN: 2959-4820
Volume 4, Issue 3, 2026
Page No: 101-108
Website: https://najsp.com/index.php/home/index
SJIFactor 2024: 5.49 معامل التأثير العربي (AIF) 2025: 0.69 ISI 2024: 0.696

The Impact of the Official Exchange Rate Change on the Inflation Rate in the Libyan Economy During the Period (1990-2016)

Alhadi Mustafa Lagha[1], Ali Mohammed almajdoub[2], Mohammed Khalil Beitalmal[3], Mohsen Ali Entifa[4*]
[1]Department of Economics, Faculty of Humanities and Applied Sciences, Misrata University, Misrata, Libya.
[2,3,4]Department of International Trade, Faculty of Economics and Political Science, University of Misurata, Misurata, Libya

أثر تغير سعر الصرف الرسمي على معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2016-1990)

الهادي مصطفي لاغا[1]، علي محمد المجدوب[2]، محمد خليل بيت المال[3]، محسن علي انتيفة[4*]
[1]قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإنسانية والتطبيقية، جامعة مصراتة، مصراتة، ليبيا
[2،3،4]قسم التجارة الدولية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، مصراتة، ليبيا

*Corresponding author: mohsenentefa@gmail.com

Received: April 21, 2026	Accepted: July 01, 2025	Published: July 15, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
This study aims to measure the poverty line in rural areas of the Libyan economy The aim of the research is to study the effect of the exchange rate on inflation rates in the Libyan economy during the period (1990-2016) and to find out the extent of the effect of the exchange rate on inflation rates in the Libyan economy and the relationship between them. The research was based on the hypothesis that the exchange rate has an impact on inflation rates during the period (1990). -2016), and to achieve the research goal and test the hypothesis, the descriptive analytical method was followed in analyzing the relationship between the exchange rate and inflation, and the applied quantitative method using the standard method to measure the effect of the exchange rate on inflation: The research reached a set of results, the most important of which is that there is an inverse relationship between the exchange rate and inflation rates, and that the exchange rate has an impact on inflation rates in the Libyan economy, but this impact was weak, which indicates that there is a group of other factors besides the exchange rate that have an impact. On inflation rates in the Libyan economy.

Keywords: Exchange Rate, Inflation, Impact, Analysis, Measurement.

الملخص:
هدف البحث لدراسة اثر سعر الصرف علي معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2016) و لمعرفة مدي تأثير سعر الصرف علي معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي والعلاقة بينهما، قام البحث علي فرضية مفادها أن لسعر الصرف تأثير على معدلات التضخم خلال الفترة (1990-2016) ، ولتحقيق هدف البحث واختبار الفرضية تم اتباع الأسلوب الوصفي التحليلي في تحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم ، والأسلوب الكمي التطبيقي باستخدام الأسلوب

القياسي لقياس أثر سعر الصرف على التضخم. حيث توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف ومعدلات التضخم ,وأن لسعر الصرف أثر علي معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي ,ولكن كان هذا الأثر ضعيف, مما يدل علي أن هناك مجموعة من العوامل الأخرى إلي جانب سعر الصرف لها تأثير علي معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، التضخم، أثر، تحليل، قياس.

المقدمة:

تعد تقلبات أسعار الصرف إحدى العوامل المؤثرة في قدرة الاقتصاد التنافسية وهي أيضاً من العوامل الحاكمة للعمليات التضخمية والنمو الحقيقي للاقتصاد في العالم ويتبين أن سعر الصرف يربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي وتتمتع دراسة أسعار الصرف باهتمام كبير في الاقتصاد الكلي وآلية العمليات التضخمية من حيث المصادر والمتغيرات المقرر لها (شلاوح وآخرون2025).

حيث تعتمد دول العالم في استهلاكها للسلع على الواردات وخاصة الدول النامية بشكل كبير وتكون أسعار هذه السلع مرتبطة ارتباطا وثيقا بأسعار صرف العملات الأجنبية التي يتم بها استيراد هذه السلع من الخارج ففي حالة ارتفاع أسعار الصرف يؤدي دلك ألي ارتفاع تكلفة شراء هذه السلع من الخارج (الجندي 2026). مما يؤدي ألي وصولها بسعر مرتفع ألي المستهلكين لهذا فأن التغيرات التي تحدث في أسعار الصرف تؤثر على أسعار هذه السلع فأن أي زيادة في أسعار الصرف الأجنبي تؤدي ألي حدوث زيادة في أسعار السلع ومن هنا يكون الارتفاع في معدلات التضخم (باكير 2024).

المشكلة البحثية:

تشير البيانات المتاحة إلى أن سعر الصرف شهد تغيرات ملحوظة في سعر الصرف خلال الفترة (1990-2016)

لذا يمكن صياغة المشكلة البحثية في التساؤل التالي:

- هل لسعر الصرف تأثير على معدلات التضخم خلال الفترة (1990-2016) في الاقتصاد الليبي؟

فرضية الدراسة:

ينطلق الباحث بما لديه من معلومات وبيانات تخص موضوع البحث لإثبات أو نفى الفرضية التالية:

- يوجد أثر ذو دلاله إحصائية لسعر الصرف على التضخم خلال الفترة (1990-2016)

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلي:

1. دراسة تغيرات سعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2016).
2. تحليل التغيرات في المستوي العام للأسعار في الاقتصاد الليبي.
3. دراسة أثر سعر الصرف على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2016).

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من الموضوع الذي يتناوله ,وهو معرفة مدي تأثير التغير في أسعار الصرف على التضخم, وهذه الدراسة تساعد في تقديم اقتراح بعض الحلول الممكنة والمهمة لمستخدمي القرار على مستوي الدولة لمعالجة المشاكل المترتبة على تغيرات سعر الصرف وما يترتب عليه من تأثير على استقرار مستوي العام للأسعار، يساهم هذا البحث في إثراء الجانب التطبيقي للدراسات التي تتناول موضوع سعر الصرف وأثره على التضخم من خلال إضافة دراسة جديدة إلى الدراسات السابقة، وهو ما يساهم في زيادة تسليط الضوء على أهمية سعر الصرف ودوره في تحقيق استقرار الاقتصاد.

منهجية الدراسة:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لبيان تطور سعر الصرف والتضخم في ليبيا خلال الفترة 1990-2016، والمنهج الكمي التطبيقي القائم على استخدام الأساليب القياسية في تقدير نموذج قياسي لأثر سعر الصرف على التضخم خلال فترة البحث.

نطاق الدراسة:

- **النطاق الزمني:** تركز الدراسة على الفترة الزمنية 1990 - 2016.
- **النطاق المكاني:** الاقتصاد الليبي.

مصادر البيانات والمعلومات:

يعتمد هذا البحث على البيانات المتاحة من الجهات الرسمية في الدولة من الكتب والمراجع والنظرية ذات العلاقة بموضوع البحث.

مراجعة مختصرة للدراسات السابقة:

- **الدراسة الأولي دراسة (الهيتى وآخرون2010):** بعنوان أثر تقلبات أسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد الأردني والتركي خلال فترة من (1980- 2002) وتدور أهمية البحث حول آلية تأثير تقلبات أسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد الأردني والتركي من خلال تحليل أثر تقلبات أسعار الصرف بما أنها أحد المتغيرات المؤثرة في معدلات التضخم فضلا عن بقية المتغيرات النقدية والمالية للتعرف على حقيقة التباين في طبيعة العلاقة نتيجة استخدام أساسيات مختلفة في أسعار الصرف بين الدول, من فرضيه مفادها أن تقلبات أسعار الصرف من العوامل

التي تساهم بشكل كبير في تقدير التغيرات في معدلات التضخم الاقتصاد الكلي واعتمدت الدراسة على الربط بين منهجين رئيسيين الوصفي التحليلي مقترن بالقياس الكمي وأظهرت نتيجة الدراسة معنوية العلاقة بين متغيرات الدراسة ومعدلات التضخم.

- **الدراسة الثانية (الشيباني 2010):** بعنوان أسعار الصرف في الاقتصاد الليبي على الضغوط التضخمية والتي هدفت إلى معرفة الآثار التي تحدثها تغيرات أسعار الصرف بالنقد الأجنبي علي الاقتصاد الوطني من خلال تأثيرها على العملية التضخمية والتعرف بالهيكل الاقتصادي الليبي وأثر العوامل الخارجية المتمثلة فيسعر الصرف عليها، ودراسة أهم المسببات التي ترفع من الموجه التضخمية وانعكاسه على السلع والخدمات، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن الاقتصاد الليبي يتصف بوجود قيمتين للدينار الليبي خلال فترة الدراسة فالقيمة الأولي يحددها مصرف ليبيا المركزي وتسمي قيمة رسمية، والأخرى تسمي قيمة غير رسمية وتحددها السوق الموازية ,واسعة بين السعرين في السوقين إليأن وصلت أعلاها 2.9681دينار في عام (1996)مما تسبب في زعزعة الثقة في الدينار الليبي.
- **الدراسة الثالثة دراسة (الحداد2011):** بعنوان السياسة النقدية والمالية وأثرها على التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2007) تحظى ظاهرة التضخم باهتمام جميع أفراد المجتمع على حد سواء في دول العالم النامية ومنها المتقدمة لما لها من أثار سياسة تحول دون تحقيق الأهداف التي سعى إليها أي نظام اقتصادي وأهمها تحقيق الاستقرار في المستوي العام للأسعار الذي يعتبر العمود الفقري من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوصلت الدراسة ألي مجموعة من النتائج ومن أهمها أن كل من السياسة النقدية والمالية في الاقتصاد ليبي لها أثر موجب(طردي) للتأثير علي معدلات التضخم في لأجلين الطويل والقصير كما أن السياسة المالية لها تأثير معنوي وكبير علي معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي في اجل القصير أما أثرها كان غير معنوي إحصائيا في الأجل الطويل.
- **الدراسة الرابعة دراسة (حيدوسي2015):** بعنوان تحليل العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة والتضخم وتهدف هذه الدراسة علي التعرف للعلاقة بين سعر الفائدة والتضخم وسعر الصرف في الاقتصاد الجزائري خلال فترة (1990-2014) وذلك من خلال قياس تأثير المتغير الاقتصادية الكلية (التضخم وسعر الفائدة) على سعر الصرف. **ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة** أن العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة هي علاقة طرديه وهناك علاقة أخري عكسية بين سعر الصرف والتضخم. **كما أظهرت نتائج البحث** أن هذه المتغيرات لها معنوية اقتصادية وإحصائية مع وجود ارتباط قوي بينهما فكانت العلاقة الإحصائية بين وبعد إزالة المتغير الذي كان أقل معنوية توصلت الدراسة إلي نموذجين إحصائيين وبعد الفصل بينهما تم اختيار النموذج الثاني المتكون من التضخم حيث كان له أثر على سعر الصرف.

الجانب النظري:

يعد سوق الصرف من أضخم وأهم الأسواق المالية في العالم حيث أن أنماط التعامل فيه تختلف عن باقي الأسواق فهو وسيلة لسد حاجيات من المتطلبات الاقتصادية من العملات الصعبة، وكذلك ملجأ لتحديد قيمة كل العملات الأجنبية وهكذا تنجر عنة تدفقات هامة.

مفهوم سعر الصرف:

تمثل أسعار الصرف علاقة التحويل بين العملات ويعتمد ذلك على علاقات العرض والطلب بين عملتين، إن سعر الصرف الأجنبي، هو سعر وحدة عملة مع وحدة عملة مقابلة لدولة أخرى، ويعبر عنة بالعملة الوطنية كالدينار الليبي مقابل الدولار، إذ يعبر سعر الصرف الأجنبي عن كمية الوحدات إحدى العملتين التي يتم مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأخرى. (جوايدان,20,2002)

- **ويمكن تعريف سعر الصرف:** علما بأنه عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية. (شهاب، 2007، 244).

مفهوم التضخم:

طبق اصطلاح التضخم بتوسع بعد الحرب العالمية الأولي على الزيادة غير العادية في النقود التي حدث في وسط شرق أوربا وخصوصا في ألمانيا والنمسا دون أن يصاحب ذلك زيادة مماثلة في السلع والخدمات مما ترتب عليها ارتفاع حاد في مستوي العام للأسعار،أي انخفاض في القوة الشرائية لوحدة النقد. (الروبي، 14، 1984)

- **ويمكن تعريف التضخم في صورة بسيطة:** على انه الارتفاع المستمر في المستوي العام للأسعار في دولة ما ويحسب معدل التضخم وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في سنة ما} - \text{مستوى العام للأسعار في السنة السابقة}}{\text{المستوى العام للأسعار للسنة السابقة}} \times 100$$

وبالتالي فأن التضخم يقاس بالمستوي العام للأسعار: أي انه المتوسط الترجيحي لأسعار السلع والخدمات المستخدمة في بلد ما وفي العادة يتم إعداد ما يسمي برقم القياس موحد لمتوسط أسعار السلع والخدمات في بلد ما أو وفقا لا سعار المنتجين أو أسعار المستهلكين او إن التضخم هو الارتفاع ملموس ومستمر في المستوي العام لا سعار والمقصود هنا أن يكون ارتفاع الأسعار محسوس وواضح في المجتمع وأن يكون الارتفاع المحسوس يمتد لفترة من الزمن فمثلا معدلات التضخم أن تكون في حدود 5% تعتبر ضمن الإطار المقبول لزيادة الأسعار أكثر من ذلك فيؤثر على القوة الشرائية للنقود. (الطاهر وآخرون، 2004، 118، 119)

تحليل تطور سعر الصرف والتضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2016):

يعد الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات النامية الريعية، والذي يعتمد في الحصول على دخله من مصدر واحد، وهو النفط كما يعتبر الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات المنفتحة على العالم الخارجي، حيث يتميز الاقتصاد الليبي بسيطرة قطاع واحد على الاقتصاد وهو القطاع النفطي، وزيادة انفتاح الاقتصاد على الخارج واعتماده على تصدير سلعة واحدة، وانخفاض دور السياسات المالية والنقدية في الاقتصاد. (الفيتوري، 9، 1992)

تطور سعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2016):

شهد سعر الصرف تغيرات خلال الفترة (1990-2016) واتبعت الدولة عدة سياسات مختلفة لحد من ارتفاع أسعار الصرف، ومن خلال بيانات الجدول رقم (1) يلاحظ بأن سعر الصرف قد شهد تغيرات واضحة فقد كان 0.27 سنة 1990 ثم ازداد ليصل إلي 0.46 سنة1999وبمتوسط مقداره 5.852 وهذا الارتفاع في قيمة سعر الصرف نتيجة العقوبات الاقتصادية والحصار المفروض علي الاقتصاد الليبي من قبل الأمم المتحدة مما أدي إلي انخفاض حجم الصادرات، وبالتالي انخفاض إيرادات الصرف الأجنبي.

ومع استمرار سعر الصرف في الارتفاع إلى أن وصل إلي أعلى مستوى له 0.47 وبمعدل نمو 6.82 في عام 1997 مما أدي إلى ظهور ما يسمي بالسوق الموازية (السوداء) لسعر الصرف، نلاحظ أن سعر الصرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي استمر في الارتفاع مع دخول الألفية الجديدة، حيث وصل 0.54 سنة 2000 حيث كان هناك تذبذب في سعر الصرف بين الارتفاع والانخفاض، إلي أن وصل إلي أعلي مستوي في سعر الصرف 1.35 سنة 2005 ومع الاستمرار في التذبذب حتى نهاية الفترة إلي 1.25 سنة 2010 وبمتوسط 12.475، وهذا لما شهده الاقتصاد الليبي من تغيرات لها تأثير في المتغيرات الهيكلية في الاقتصاد ككل والمؤثرة في سعر صرف الدينار، كالتقليل من الاعتماد علي القطاع العام والتوجه نجو القطاع الخاص، ومع انتعاش سوق النفط في هذه السنوات والتي وصل فيها سعر البرميل إلي مستويات مرتفعة مم أدي إلي ارتفاع حجم الصرف الأجنبي لدي مصرف ليبيا المركزي رافعا من قيمة الدينار الليبي اتجاه أغلب العملات وهذا ما يوضحه معدل التغير السالب في سعر الصرف ، وفي سنة 2010 كان سعر الصرف 1.25 إلي أن وصل في نهاية الفترة 1.44سنة 2016 وبمتوسط بلغ 2.818 ولكن هذه الفترة شهدت الكثير من التغيرات الاقتصادية والسياسة ولكن التغيرات التي طرأت علي أسعار الصرف لم تكن بذلك الحجم الكبير وهذا لان الاقتصاد الليبي يعتمد علي نظام الصرف الثابت ويمتلك احتياطيات كبيرة من نقد الأجنبي، ونلاحظ في بداية الفترة كان سعر الصرف 1.25 في سنة 2010 إلي سنة 2013 لم تكن هناك تغيرت تذكر علي الرغم من الأحداث التي مرت بها ليبيا وخصوصا الثورة التي اندلعت في سنة 2011 والصراعات والأزمات التي حدثت في هذه الفترة.

وحدثت الزيادة في سعر الصرف سنة (2014،2015،2016) حيث كانت أسعار الصرف 1.35،1.39،1.44 علي التوالي، وهذه الزيادة التي حدثت في السنوات الأخيرة بسبب الانقسام السياسي وإغلاق الموانئ النفطية، وزيادة الطلب علي الصرف الأجنبي.

الجدول رقم (1): تطور سعر الصرف ومعدل النمو في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2016)

السنة	سعر الصرف	معدل النمو
1990	0.27	---
1991	0.27	0
1992	0.30	11.11
1993	0.33	10
1994	0.43	30.3
1995	0.43	0
1996	0.44	2.32
1997	0.47	6.82
1998	0.45	-4.25
1999	0.46	2.22
2000	0.54	17.39
2001	0.65	18.51
2002	1.21	86.15
2003	1.30	7.44
2004	1.24	-4.61
2005	1.35	8.87
2006	1.28	-5.18
2007	1.22	-4.68
2008	1.25	2.46
2009	1.23	-1.6
2010	1.25	2.4
2011	1.26	0.8

0	1.26	2012
-0.79	1.25	2013
6.4	1.33	2014
4.51	1.39	2015
3.59	1.44	2016

تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2016):

تتمثل ظاهر التضخم في الارتفاع المستمر في المستوي العام الأسعار مما يجعل هذا الأمر ضروري لدراسة حركة الأبعاد وتغيرات التي تحدث فيها، التعرف علي وجود ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي، نلاحظ من خلال البيانات المتوفرة لدينا شهدت هذه الفترة ارتفاع ملحوظ في معدلات التضخم فقد كانت معدلات التضخم 7.72 في عام 1990 إلي أن وصل 1.51 في عام1999 وقد كانت أشد موجة تضخم في عام 1994 حيث 14.75 وبمتوسط 9.044 وكان هذا الارتفاع بسبب فرض المزيد من القيود علي الصرف الأجنبي واستخداماته وأيضا بسبب لجوء ليبيا إلي القيود الإدارية علي الواردات وذلك بما يعرف بالموازنة الاستيرادية كنتيجة لانخفاض الإيرادات من العملات الأجنبية القادمة من تصدير النفط، وتنتج عن إجراءات تقيد الاستيراد من تدني مرونة جهاز الإنتاج المحلي في مواجهة الطلب المتزايد علي السلع مختلفة وكذلك فرض الحضر الجوي علي ليبيا، وأيضا عقوبات أخرى منها تجميد الأرصدة الليبية في الخارج كل هذه الأحداث من شأنها أن تؤثر في معدلات التضخم.

أما فيما يخص معدلات التضخم في الفترة (2000-2001-2002-2003) يلاحظ فيها انخفاض معدلات التضخم حيث وصلت إلى معدلات سالبة وكانت -2.89 سنة 2000 إلى -2.15 في عام 2003، ويرجع ذلك إلى السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي التي تم إصدارها منذ عام 1999، وهي تعديل وتوحيد سعر الصرف ورفع القيود المفروضة علي سعر الصرف وأيضا تحرير حساب الجاري وتخفيض الرسوم الجمركية لبعض السلع الضرورية.

ويرتفع معدل التضخم في عام 2004 ليصل إلي 1.00 ، إلي أن وصل إلي 2.4 سنة 2009 ، وأن الارتفاع الكبير كان عامين (2007-2008) حيث كانت فيهما معدلات 6.16،10.4 علي التوالي وكانت ناتجة عن التضخم المستورد الناشئ عن استيراد السلع وخدمات والتوسع في منح القروض السكنية والإنتاجية وأيضا نتجه ارتفاع أسعار النفط إلي أعلي مستوياتها مما أدي إلي ارتفاع أسعار الواردات وكما لاحظنا في نهاية الفترة انخفاض معدلات التضخم وهذا لمجموعة من الأسباب أهمها مساهمة مصرف ليبيا المركزي في الحد من معدلات التضخم، وكذلك انخفاض أسعار السلع الأولية ،وتكاليف الإنتاج في الأسواق العالمية، وانخفاض أسعار النفط كل هذه العوامل ساهمة في خفض معدلات التضخم.

وفي سنة 2010 لم تشهد تغيرات كثيرة حيث بلغ فيها معدل التضخم 2.4، وبلغ معدل التضخم 15.9 سنة 2011 إلى أن وصل 25.9 سنة 2016، وبمتوسط 118.73 وظلت الضغوط التضخمية عالية خلال هذه الفترة مما أدي إلي خسارة كبيرة من القوة الشرائية الحقيقية للأفراد، لاسيما بالنظر إلي ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية حيث بلغت نسبة هذه الارتفاع إلي 71% تقريبيا في أواخر عام 2016.

الجدول رقم (2): تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2016)

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك بأسعار سنة 2003	معدل التضخم
1990	54.40	---
1991	60.10	10.48
1992	66.50	10.65
1993	73.90	11.13
1994	84.80	14.75
1995	94.60	11.56
1996	106.10	12.16
1997	120.10	13.20
1998	126.10	5.00
1999	128.00	1.51
2000	124.30	-2.89
2001	112.90	-9.17
2002	102.20	-9.48
2003	100.00	-2.15
2004	101.00	1.00
2005	104.00	2.97
2006	105.50	1.44
2007	112.0	6.16
2008	123.7	10.4
2009	126.7	2.4
2010	129.8	2.4

15.9	150.4	2011
6.1	159.6	2012
2.6	163.7	2013
2.4	167.7	2014
9.8	184.2	2015
25.9	231.9	2016

الجانب العملي:

سيتناول هذا الفصل عرض لبعض الأساليب والطرق الإحصائية والقياسية التي سيتم استخدمها في قياس واختبار العلاقة بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2016)، وذلك لمعرفة طبيعة ونوع العلاقة، ومدي درجة تأثير سعر الصرف على معدلات التضخم عن طريق استخدام برامج (gretl).

توصيف النموذج:

يمكن توصيف متغيرات النموذج الرئيسة المستخدمة في التقدير كالأتي:

$$P=F(ER)$$

حيث أن:

- **P:** معدلات التضخم وهي تمثل المتغير التابع.
- **ER:** سعر الصرف وهو يمثل المتغير المستقل.

قياس النموذج:

سيتم قياس أثر سعر الصرف على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2016) باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية.

حيث أن صياغة الدالة كالآتي:

$$P=a0-a1ER+ut$$

- **ut:** المتغير العشوائي.

تقيم النموذج:

الهدف من تقيم النموذج:

1. التعرف على الدلالة الإحصائية للنموذج وذلك من خلال اختبار المعلمات المقدرة للوقوف على المساهمة المتغيرات المستقلة في تأثيرها على المتغير التابع حيث يستخدم اختبار (t)لتحديد الدلالة الإحصائية لمعلمات النموذج، لمعنوية المعلمات المستقلة عند مستوي معنوي معين ودرجة حرية (n-k) الذي يدل على معنوية المعلمات المقدرة إحصائية حيث أن k = عدد معلمات المقدرة، n = عدد المشاهدات.
2. تقدير الدالة الكلية للنموذج وذلك من خلال معامل التحديد (R^2) الذي يستخدم لاختبار القدرة التفسيرية للنموذج، فكلما اقتربت R^2 من الواحد الصحيح يدل هذا على ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج والعكس صحيح.
3. أما معنوية النموذج المقدرة ككل يستخدم اختبار (F) بمعلومة معامل التحديد R^2فارتفاع قيمة (F)محسوبة عن قيمة (F) جدوليه عند درجة حرية بسط (K-1) ودرجة حرية مقام (n-k) يدل علي جودة توصيف النموذج والعكس يدل على سوء التوصيف.
4. القيام باختبار للكشف عن مشاكل الارتباط الذاتي التي قد يعاني منها النموذج، ثم استخدام اختبار داري-واتسون (D.W) الذي يختبر إمكانية وجود علاقة خطية بين معامل إزعاج في فترة زمنية مع معامل إزعاج أخر في فترة زمنية أخرى باستخدام جداول إحصائية داري-واتسون من خلال مقارنة قيمة (D.W) المحسوبة من القيم الجدولية (du, dl).

نتائج التقدير النموذج:

بعد تقدير الدالة السابقة للفترة (1990- 2016) **تم الحصول على النتائج التالية:**

- **OLS**، Model 1: using observations 1991-2016 (T = 26)
- Dependent variable:

	p-value	*t-ratio*	*Std. Error*	*Coefficient*	
**	0.03335	2.2575	3.69415	8.33939	Const
	0.49349	-0.6954	3.62674	-2.52202	ER

7.835595	S.D. dependent var		6.008462	Mean dependent var
7.917801	S.E. of regression		1504.598	Sum squared resid
-0.021093	Adjusted R-squared		0.019751	R-squared
0.493487	P-value(F)		0.483574	F (1، 24)
183.2976	Akaike criterion		-89.64880	Log-likelihood
184.0222	Hannan-Quinn		185.8138	Schwarz criterion
0.632861	Durbin-Watson		0.757908	Rho

$$P=8.33939-2.52202ER$$

1. من خلال المعادلة السابقة (1) يتضح أن إشارة معلمة الحد الثابت كانت موجبة بينما كانت سالبة بين التضخم وسعر الصرف، وهذا يدل على العلاقة العكسية بين التضخم وسعر الصرف، وبلغ معامل سعر الصرف (2.52202-)، وهذا يعني أن2.52202-مقدار التغير في التضخم نتيجة لتغير في سعر الصرف بمقدار1%.
2. 2- أما بالنسبة لمعنوية المعلمات المقدرة فإن معلمة الحد الثابت كانت معنوية حيث بلغت قيمة tالمحسوبة (2.257) وهي أكبر من t الجدولية البالغة (2.0639) عند مستوي معنوية 5%.
3. أما لمعلمة سعر الصرف كانت غير معنوية حيث بلغت t المحسوبة (0.6954-) وهي أقل من t الجد ولية البالغة (2.0639) عند مستوي معنوية 5%.
4. أما اختبار القدرة التفسيرية للنموذج فإن R^2 كانت منخفضة حيث بلغت 0.019 وهذا يعني (0.019%) من التغيرات الحاصلة في متغير التابع وهو(التضخم) يسببها أو يفسرها سعر الصرف وإن (81%) ترجع إلى متغيرات أخري لم يتم إدخالها في النموذج.
5. وفيما يتعلق بمعنوية النموذج فإن قيمة F المحسوبة البالغة (0.4835)، وهي أقل من F الجدولية البالغة (4.25968)، وهذا يدل على أن النموذج غير معنوي.
6. وبعد الكشف عن المشكلة بواسطة اختبار (داربن واتسون D.W) والبالغة قيمتها (0.6328) تبين بأن القيمة تقع في منطقة الارتباط الذاتي الموجب، وذلك بعد التأكد من قيمة كل من الحد الأدنى dl والحد الأعلى du عند مستوي معنوية 5%.

الخاتمة:

تناول هذا البحث سعر الصرف وأثره على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2016)، ومن خلال ما تم تناوله في هذا البحث من تحليل لسعر الصرف ومعدلات التضخم، وقياس أثر سعر الصرف على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال فترة البحث، فإنه يمكن عرض النتائج والتوصيات التالية:

النتائج:

1. نستنتج أن سعر الصرف كان مستقرا وثابتا في معظم فترات الدراسة لأن الاقتصاد الليبي يتبع نظام الصرف الثابت إلا أن التغيرات التي حدثت مع الألفية الجديدة كانت نتيجة السياسات، والإجراءات المتعلقة بالاقتصاد الكلي التي تم الاتفاق عليها غي نهاية التسعينيات، وذلك من خلال تعديل وتوحيد سعر الصرف ورفع القيود على الصرف الأجنبي.
2. إن ارتفاع معدلات التضخم في التسعينيات كان من أهم أسبابه هو العقوبات التي فرضت علي الدولة الليبية إلى جانب الحضر الجوي وتجميد الأرصدة الليبية في الخارج.
3. في فترة التسعينات شهد تغيرات واضحة في سعر الصرف فقد كان 0.27 سنة 1990 ثم ازداد ليصل إلي 0.46 وهذا الارتفاع في قيمة سعر الصرف نتيجة العقوبات الاقتصادية والحصار المفروض علي الاقتصاد الليبي مما أدي إلي انخفاض حجم الصادرات، وبالتالي انخفاض إيرادات الصرف الأجنبي.
4. ومع استمرار ارتفاع سعر الصرف في فترة التسعينات إلى أن وصل إلي أعلى مستوى له 0.47 وبمعدل نمو 6.82 في عام 1997 مما أدي إلى ظهور ما يسمي بالسوق الموازية (السوداء) لسعر الصرف.
5. شهدت معدلات التضخم انخفاض واضحا في فترة الألفية الجديدة نتيجة السياسات المالية والنقدية المتبعة، وانفتاح الاقتصاد الليبي ورفع القيود على الصرف، وتخفيض الرسم الجمركي على بعض السلع أما بنسبة لنهاية الفترة كانت معدلات التضخم مرتفعة نتيجة إلى السياسات المالية والنقدية الضعيفة، وتحكم سوق السوداء في معدلات الصرف وإلى حجم الفساد الذي حدث في تهريب الأموال والسلع إلى خارج الدولة.
6. أظهرت النتائج أن المتغير المفسر الداخل في تقدير النموذج لم يفسر إلا 19% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع وإن 81% ترجع إلى متغيرات أخري لم يتم إدخالها في النموذج.

المراجـع والمصــادر:

أولاً: الكتب:

1. جويدان جمال، الأسواق المالية والنقدية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن (2002).
2. شهاب مجدي محمود، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية (2007).
3. الفيتوري عطية المهدي، ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي، جامعة قاريونس، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي (1992).
4. الروبي نبيل، الطبعة الثانية نظريات التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية (1984).
5. الطاهر أسمهان، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار البداية، عمان (2006).

ثانياً: الرسائل والبحوث العلمية:

1. الجلال أحمد، (2006) دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر.

2. سلمي الدوحة، (2015) أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التجارة تخصص تجارة دولية، جامعة محمد حيضر بسكرة، الجزائر.
3. شلاوح، فرج محمد، أبوكيل، محمد علي، البكوش، عمر علي، وأبوحجر، عبد المالك. (2025). أثر تقلبات سعر الصرف على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية. مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي، 3(2)، 127–143.
4. باكير، سمية ميلاد. (2024). تحليل العلاقة السببية بين معدل التضخم وأسعار الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000–2023م). مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي، 2(4)، 131–144.
5. الجندي، قاسم عطية. (2026). أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الليبي للفترة (1980–2024). المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي، 4(1)، 193–207.

ثالثاً: التقارير والنشرات الرسمية:

1. مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة
2. موقع (GDP)
3. International Monetary Fund (IMF)